International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
IJFAES
Vol. (5), No. (6) June 2026 الإصدار (5)، العدد (6)

# تأثير خصائص المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ومسيرها في الحصول على التمويل المصرفي في موريتانيا

**فاطمة أحمد منيه**
وحدة بحث الاقتصاد الكلي والنمو والتنمية، كلية الاقتصاد والتسيير، جامعة نواكشوط، موريتانيا
f_a_minnih@yahoo.fr

## ملخص

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً محورياً في الاقتصاد الموريتاني، حيث تمثل محركاً مهماً لعجلة النمو ومصدراً رئيسياً لتوفير فرص العمل، ومع ذلك تواجه هذه المؤسسات نقص التمويل. ولذا، سعت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير كل من خصائص المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ومسيرها في الحصول على التمويل المصرفي في موريتانيا. وتم الاعتماد على أسلوب تحليل الانحدار اللوجستي الثنائي، من خلال عينة شملت 155 مؤسسة صغيرة ومتوسطة. وتوصلت الدراسة إلى أن العوامل المؤثرة في الحصول على التمويل المصرفي تتضمن قطاع نشاط المؤسسة وحجمها، إضافة إلى كل من الخبرة المهنية والمستوى التعليمي للمسير.

**الكلمات المفتاحية:** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التمويل المصرفي، الانحدار اللوجستي الثنائي.

# The Impact of SME Characteristics and Managerial Profiles on Access to Bank Financing in Mauritania

**Fatimetou Ahmed Minnih**
Macroeconomics, Growth, and Development Research Unit, Faculty of Economics and Management, University of Nouakchott, Mauritania
f_a_minnih@yahoo.fr

## Abstract

Small and Medium-sized Enterprises (SMEs) play a pivotal role in the Mauritania economy, serving as a vital engine for economic growth and a primary source of employment opportunities. However, these enterprises encounter a lack of funding. Therefore, this study aimed to determine the impact of characteristics of small and medium enterprises (SMEs) and Managerial Profiles on obtaining bank financing in Mauritania. A binary logistic regression analysis method was employed, applied to a sample of 155 SMEs. The study found that the factors influencing the acquisition of funding include sector of activity, size, the manager's professional experience and educational level.

**Keywords**: Small and Medium-Sized Enterprises, Bank Financing, Binary Logistic Regression.

## 1- مقدمة

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الركيزة الأساسية لمعظم الاقتصادات في العالم، إذ تمثل حوالي 90% من إجمالي المنشآت التجارية (World Bank, 2025)، وتساهم بنسبة 50% من الناتج المحلي الإجمالي، وتوفر ما بين 60% و70% من فرص العمل (United Nation, 2025). وفي الاقتصادات النامية تؤدي هذه المؤسسات دوراً رئيسياً في تنويع القاعدة الاقتصادية،

وتعزيز الإنتاجية، والحد من معدلات الفقر. ومع ذلك، لا يزال الحصول على التمويل من أبرز القيود التي تواجهها في مختلف الاقتصادات، حيث يبلغ حجم الفجوة التمويلية في 119 سوقاً ناشئاً واقتصاداً نامياً نحو 5,7 ترليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 19% من الناتج المحلي الإجمالي، و20% من إجمالي الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (W B, 2025).

وفي موريتانيا تضطلع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور محوري في الاقتصاد، إذ تمثل ما يزيد على 80 % من المؤسسات المصنفة (Banque mondiale, 2019)، وتساهم بحوالي 30% من الناتج المحلي الإجمالي، وتوفر نحو 45,8 % من فرص العمل (United Nations Economic Commission for Africa, 2025). ورغم ذلك تواجه العديد من التحديات، أبرزها الحصول على التمويل (World Bank, 2015)، حيث يُعد عقبة كبيرة أمام تطورها ( Conseil Supérieur de l'Investissement, 2025). وتوصف حصتها من إجمالي القروض المصرفية الممنوحة بأنها ضئيلة (Fonds monétaire international, 2015 ; Banque mondiale, 2018). كما لا توجه إليها سوى نسبة 12% من إجمالي القروض المصرفية المقدمة للمؤسسات (Banque mondiale , 2022). وهو ما يعزى إلى أن المصارف تعتبر الإقراض لها مرتفع المخاطر، مما ينعكس سلباً على حجم التمويل الممنوح لها (CSI, 2025).

### 1-1 إشكالية الدراسة:

تعاني المؤسسات الصغيرة مما يعرف ب "عبء الصغر"، حيث توجد عادة علاقة عكسية بين حجمها والمخاطر الائتمانية؛ فهذه المؤسسات غالباً تتسم بعدم شفافية المعلومات، وقد لا تتوفر على أصول، من شأنها أن تشكل ضمانات عينية للمصارف، وهو ما ينتج عنه رفع تكلفة التمويل أو رفضه (Berger, Udell,1990, 1988). كما توجد خصائص أخرى متعلقة بالمؤسسة ومسيرها قد تؤثر في الحصول على التمويل المصرفي، تتمثل في عمر المؤسسة، وقطاع النشاط، إضافة إلى كل من الخبرة المهنية والمستوى التعليمي للمسير (Nekhili, Derbel, 2007; Quartey et al., 2017; Jiménez -Rico et al., 2023). ومنه يتم التوصل إلى إشكالية الدراسة، وذلك من خلال طرح التساؤل التالي:

ما هو تأثير خصائص كل من المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ومسيرها في منح التمويل المصرفي في موريتانيا؟

### 2-1 فرضيات الدراسة:

يتم طرح مجموعة من الفرضيات سعياً إلى الإجابة على إشكالية الدراسة، وذلك على النحو التالي:

- **الفرضية الأولى:** يؤثر قطاع نشاط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل المصرفي.
- **الفرضية الثانية:** يؤثر حجم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل المصرفي.
- **الفرضية الثالثة:** يؤثر عمر المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل المصرفي.
- **الفرضية الرابعة:** تؤثر الخبرة المهنية لمسير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل المصرفي.
- **الفرضية الخامسة:** يؤثر المستوى التعليمي لمسير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل المصرفي.

### 3-1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز تأثير كل من خصائص المؤسسة ومسيرها في الحصول على التمويل المصرفي في موريتانيا؛ للخروج ببعض النتائج والتوصيات التي قد تفيد في إيجاد حلول لمشكل التمويل الذي يعيق نمو هذه المؤسسات وتطورها.

### 4-1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في الموضوع الذي تتناوله؛ فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل دعامة أساسية للاقتصاد الموريتاني، ومع ذلك كانت ولا تزال تواجه العديد من التحديات، لعل أبرزها الحصول على التمويل. كما أن الدراسات حول هذه المؤسسات محدودة، ولا يرقى حجمها لأهمية الموضوع، مما يجعله مجالاً يستحق البحث.

**5-1 الدراسات السابقة:**

- **الدراسة الأولى Jiménez – Rico et al. (2023):**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة محددات التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المكسيك، من خلال عينة ضمت 1480 مؤسسة، تم الحصول على المعلومات المتعلقة بها عن طريق مسموحات البنك الدولي. وتم الاعتماد على نموذج الانحدار الاحتمالي، وقد خلصت الدراسة إلى أن العوامل الأكثر تأثيراً في الحصول على التمويل المصرفي تتمثل في عمر المؤسسة، وحجمها، وقطاع نشاطها (كون المؤسسة تنشط في قطاع الصناعة)، إضافة إلى الشراكة الأجنبية.

- **الدراسة الثانية Boulahouat & Beztouh (2022):**

سعى الباحثان إلى تحديد العوائق التي تحول دون حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل المصرفي في الجزائر؛ حيث اعتمداً على استبيان شمل 200 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في ولاية بجاية. ومن خلال النموذج الانحدار اللوجستي الثنائي تم التوصل إلى وجود عوامل داخلية خاصة تؤثر في الحصول على القروض المصرفية، أبرزها الحجم، والعمر، وقطاع النشاط، إضافة إلى عدم شفافية المعلومات.

- **الدراسة الثالثة Chaudhuri et al. (2020):**

حاولت هذه الدراسة معرفة ما إذا كان جنس المالك يؤثر في أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يؤثر بدوره في الحصول على الائتمان من المؤسسات المالية في الهند. واعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار الاحتمالي وتفكيك فيرلي، حيث توصلت إلى أن جنس المسير ليس هو العامل الوحيد المؤثر في الحصول على التمويل، بل يضاف إليه صغر حجم المؤسسات المملوكة من طرف النساء، والقطاع الذي تنشط فيه، ونقص النمو والكفاءة. وهو ما يجعل النساء يواجهن صعوبات في الحصول على القروض من المصادر الرسمية وغير الرسمية.

- **الدراسة الرابعة Kahramane et al. (2019):**

تناولت هذه الدراسة مقارنة سهولة وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل المصرفي في كل من تركيا والاتحاد الأوربي. وخلصت الدراسة إلى أن هذه المؤسسات في تركيا تعاني من نقص التمويل مقارنة بمثيلاتها في الاتحاد الأوربي. ومن خلال عينة ضمت 1518 مؤسسة، ووفقاً لتحليلات الانحدار المتعدد واختبار مربع كاي، فإن العوامل المؤثرة في حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا على التمويل المصرفي تشمل عمر المؤسسة وعدد العمال، والموقع الجغرافي، إضافة إلى حجم كل من المبيعات والصادرات.

- **الدراسة الخامسة Beck & Cull (2014):**

ركز الباحثان على نقص التمويل الذي تعاني منه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إفريقيا جنوب الصحراء، مقارنة بمثيلاتها في بعض الدول النامية. ومن أبرز النتائج التي توصلت لها الدراسة أن بعض خصائص المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ومسيرها تشكل عوامل محددة للحصول على التمويل في إفريقيا جنوب الصحراء (الحجم، العمر، جنس المسير)، وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الاحتمالي.

## 2- الإطار النظري

في هذا الجزء من الدراسة يتم تناول محددات التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعلقة بخصائص المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ومسيرها، وتحديدا المتغيرات التي يتضمنها النموذج القياسي.

**2-1 قطاع النشاط:**

يعتمد نشاط المؤسسة على المناخ الاقتصادي والتغيرات المختلفة لبيئة العمل. ولكل قطاع دورة أعماله الخاصة، ويواجه تحديات، ولديه آفاق واعدة. وتأخذ المصارف هذا الأمر بعين الاعتبار عند قرار منح التمويل للمؤسسات (Omri & Bellouma 2004). ولذلك قد يؤثر قطاع النشاط في الحصول على التمويل المصرفي، حيث تفضل المصارف قطاعات معينة عند منحها للقروض؛ كالقطاع الصناعي مثلًا، وذلك عائد إلى أن الأخير يحتاج استثمارات كبيرة نسبيًا في أصول، كالأراضي وبناء المصانع،

والمعدات، والآلات، وهو ما قد يمثل ضماناً بالنسبة للمصارف (Gamage, 2013). وتوصلت دراسة Jiménez – Rico et al. (2023) إلى أن المؤسسات الصناعية في المكسيك أكثر فرصاً في الحصول على التمويل المصرفي مقارنة بالمؤسسات المنتمية للقطاعات الأخرى. في حين لم تتوصل دراسة Vigneron (2010) إلى وجود علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين قطاع النشاط والحصول على تمويل مصرفي جديد للمؤسسات في فرنسا.

**2-2 حجم المؤسسة:**

يمكن أن يؤثر حجم المؤسسة في الحصول على التمويل؛ فكلما كبر تمكنت المؤسسة من الحصول على المزيد من الأصول الملموسة، وهو الأمر التي يعتبر مفيداً للمصارف في تقييم المخاطر الائتمانية. وفي الوقت نفسه يمنح المؤسسات الكبيرة اكتساب قوة تفاوضية أعلى، مما يمكنها من التفاوض مع المصارف بشأن شروط الائتمان، والحصول على قروض بشروط أقل تقييداً، وبأحجام أكبر (Rahman et al., 2017). وفي المقابل كلما صغر حجم المؤسسة نقصت فرصها في الحصول على التمويل، حيث ينظر إليها من طرف المصارف كعميل يعد الإقراض له مرتفع المخاطر، وهو ما ينتج عنه رفض طلب التمويل أو الإقراض بشروط غير ميسرة (Cowling et al., 2012). وقد توصلت دراسة Beck وCull (2014) التي تناولت موضوع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إفريقيا جنوب الصحراء إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين الحصول على التمويل المصرفي وحجم المؤسسة*. أما دراسة Nekhili وDerbel (2007)، فلم تجد أي علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين حجم المؤسسة (عدد العمال) والحصول على التمويل من المصارف، من خلال عينة بلغت 90 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في تونس.

**3-2 عمر المؤسسة:**

يتحدد قرار قبول طلب التمويل من طرف العديد من المصارف بعمر المؤسسة، فكلما كانت المؤسسة حديثة النشأة كانت أكثر عرضة لرفض طلب تمويلها؛ فهذه الفئة من المؤسسات تجد صعوبات في صياغة طلبات التمويل، إضافة إلى عدم جود بيانات مالية سابقة كافية (Nekhili & Derbel, 2007). كما أن المؤسسات الجديدة لا تلبي غالباً متطلبات الضمانات التي تفرضها المصارف؛ لأنها لم تراكم بعد أصولاً كافية. ويجعل نقص الأصول وغياب المعلومات المتعلقة بالسجلات المالية من الصعب على المقرضين تقييم مقترحات القروض المقدمة من المؤسسات الجديدة (Gamage, 2013). ويقلل قدم عمر المؤسسة من عدم تماثل المعلومات، لوجود بيانات مالية سابقة، وخصوصاً عندما تكون هنالك علاقة جيدة بين المؤسسة والمصرف، مما يؤثر بشكل إيجابي في الحصول على التمويل (Wamba, 2013). وقد أظهرت دراسة كل من Nega و Hussein(2016) من خلال عينة مكونة من 511 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أثيوبية وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين عمر المؤسسة وحصولها على التمويل المصرفي. وفي نفس الاتجاه توصلت دراسة Kahramane et al. (2019) حول محددات التمويل المصرفي في تركيا والاتحاد الأوربي إلى أن عمر المؤسسة يؤثر في الحصول على التمويل المصرفي. وفي المقابل لم تظهر دراسة كل من Kadjie وOmenguele في عام 2019م، علاقة إحصائية موجبة بين الحصول على التمويل المصرفي وعمر المؤسسة، من خلال عينة شملت 78 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في الكاميرون.

**4-2 الخبرة المهنية للمسير:**

تُعد خبرة رائد الأعمال أحد الأصول المهمة فيما يتعلق بقرارات تخصيص الموارد، بما في ذلك التسهيلات التمويلية من المصارف، ويولي المقرضون أهمية كبيرة لخبرة مالك المنشأة عند إجراء تقييم منح القروض، حيث ينظر إلى المسيرين الأقل خبرة بأنهم أكثر ميلا إلى المخاطرة (Gamage, 2011). وقد أشارت دراسة Watanabe (2004) إلى أن المسير الذي ليس لديه خبرة يكون أكثر لجوء لطلب التمويل من المؤسسات المالية مقارنة بالذي هو أكثر خبرة، حيث يعتمد الأخير بشكل أكبر على الائتمان التجاري. وقد توصلت دراسة Blumberg وLetterie (2007) إلى أن الخبرة المهنية للمسير تؤثر في الحصول على التمويل المصرفي، حيث كانت فرص المسيرين الأكثر خبرة أكبر من غيرهم، من خلال عينة شملت 1140 مؤسسة في هولندا. وقد أظهرت دراسة كل من Adaskou وEl Bettioui (2022) حول وصول المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى التمويل في المغرب وجود علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية موجبة بين خبرة مسير المؤسسة والحصول على التمويل المصرفي، وفي المقابل لم تتوصل دراسة Kadjie وOmenguele (2019) إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين

* تجدر الإشارة إلى أن حجم المؤسسة قد يعبر عنه بعدد العمال، أو برقم المبيعات، أو بالأصول، أو بجمع المعايير الثلاثة.

المتغيرين.

**5-2 جنس المسير:**

قد لا يمثل جنس مسير المؤسسة عاملاً حاسماً في قرار منح التمويل المصرفي، مع وجود بعض التصورات من طرف مسؤولي القروض في المصارف؛ باعتبار أن النساء يكن أقل ميلاً إلى المخاطرة والنمو السريع، إلا أن ذلك لا يؤثر بشكل مباشر في الحصول على التمويل (Wilson et al. ,2007)، ومع ذلك توصلت دراسة Beck وCull (2014) إلى أن المؤسسات التي تسيرها نساء تكون أكثر فرصاً في الحصول على التمويل في إفريقيا جنوب الصحراء. وفي عكس الاتجاه أظهرت دراسة Sabarwal وTerrell (2008) أن النساء أقل فرصاً في الحصول على التمويل من المصارف، وذلك عائد إلى أن مؤسساتهن تتسم بصغر الحجم (من حيث عدد العمال والمبيعات)؛ مما يجعلها أكثر عرضة لرفض التمويل. وفي الهند أكدت دراسة .et al Chaudhuri (2020) أن مالكات أو مسيرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يواجهن قيوداً مالية أكبر من نظرائهن الرجال، وهو ما أرجعته الدراسة إلى وجود تمييز في منح التمويل على أساس جنس المسير أو المالك. وفي المقابل لم تتوصل دراسة Robb وWolken (2002) إلى وجود علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين جنس المسير والحصول على التمويل المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية.

**6-2 المستوى التعليمي للمسير:**

تهتم المؤسسات التي تسير من طرف أشخاص لديهم مستوى تعليم عال بجودة المعلومات المحاسبية. فالمسير الذي لديه مستوى جيد في مجالي التسيير والمحاسبة يكون أكثر قدرة على التغلب على المشاكل التي تواجه المؤسسة ( NekhilI & Derbel, 2007). وقد أشارت دراسة .Ahmad et al (2022) في باكستان إلى أن المستوى التعليمي لمسير المؤسسة يؤثر بشكل إيجابي في الحصول على التمويل المصرفي، وفي المقابل توصل الباحثان Hj Talip & Wasiuzzman (2023) إلى وجود علاقة تأثير، ولكن سالبة في بروناي دار السلام. في حين لم تجد دراسة Qgubazghi وMuturi (2014) في إريتريا علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين.

## 3- منهجية الدراسة التطبيقية

تتضمن منهجية الدراسة التطبيقية تقديم مصدر المعلومات والعينة، والنموذج والمتغيرات المتضمنة فيه، إضافة إلى نتائج الدراسة ومناقشتها.

**1-3 مصدر المعلومات والعينة:**

كمصدر للمعلومات اعتمدت هذه الدراسة على استبيان قام به البنك الدولي في عام 2022م، حول استخدام المؤسسات للتكنلوجيا في موريتانيا، في ثلاث مدن هي: نواكشوط، نواذيبو، روصو. وقد شمل العديد من المحاور، وأجابت عليه 534 مؤسسة، إلا أنه لم يتم اختيار سوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي احتاجت للتمويل خلال الفترة 2018 – 2020، سواء حصلت عليه أم لم تحصل عليه، كما استبعدت المؤسسات التي لديها إجابات ناقصة فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة. وتم تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العينة على أساس المعايير التي اعتمدها البنك الدولي؛ حيث اعتبر أن المؤسسة الصغيرة هي التي توظف ما بين 5 إلى 19 عاملاً، في حين توظف المؤسسة المتوسطة من 20 إلى 99 عاملاً، وتنتمي هذه المؤسسات إلى القطاع المنظم. وقد عرف القانون رقم 2012/52 المتضمن لمدونة الاستثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في موريتانيا بأنها كل استثمار يتراوح ما بين 5 و20 مليون أوقية جديدة ويخلق ما لا يقل عن عشر وظائف مباشرة. ويظهر الجدول (1) خصائص عينة الدراسة*.

* تم تقسيم كل من عدد العمال، وعمر المؤسسة، والخبرة المهنية للمسير إلى فئات في هذا الجدول، في حين تم التعامل معها في النموذج القياسي كمتغيرات كمية دون تقسيمها إلى فئات.

الجدول (1): خصائص عينة الدراسة (المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS27)

| المؤسسة | | التكرارات | النسب |
|---|---|---|---|
| الحجم | صغيرة | 116 | %74 ,8 |
| | متوسطة | 39 | %25,2 |
| العمر | أقل من 5 سنوات | 6 | %3,9 |
| | ما بين 5 و10 سنوات | 39 | %25,2 |
| | ما بين 11 و20 سنة | 80 | %51,6 |
| | أكثر من 20 سنة | 30 | %19,4 |
| قطاع النشاط | الزراعة | 3 | %1,9 |
| | الصناعة | 18 | %11,6 |
| | الخدمات | 114 | %73,5 |
| | التجارة | 20 | %12,9 |
| المقر | نواكشوط | 151 | %97,4 |
| | نواذيبو | 2 | %1,3 |
| | روصو | 2 | %1,3 |
| جنس المسير | امرأة | 2 | %1,3 |
| | رجل | 153 | %98 ,7 |
| الخبرة المهنية للمسير | أقل من 5 سنوات | 5 | %3,2 |
| | ما بين 5 و10 سنوات | 27 | %17,4 |
| | ما بين 11 و20 سنة | 66 | %42,6 |
| | أكثر من 20 سنة | 57 | %36,8 |
| المستوى التعليمي للمسير | ابتدائي | 2 | %1,3 |
| | ثانوي | 39 | %25,2 |
| | جامعي | 114 | %73,5 |

يظهر الجدول أن العينة تتكون من 116 مؤسسة صغيرة بنسبة 74,8%، و39 مؤسسة متوسطة بنسبة 25,2%، وتقع 151 منها في مدينة نواكشوط بنسبة 97,4%، في حين توجد مؤسستان في كل من مدينتي نواذيبو وروصو بنسبة 1,3%. وتقع الفئة العمرية ما بين 11 و20 سنة على رأس القائمة، حيث تصل إلى 80 مؤسسة بنسبة 51,6%، تليها الفئة ما بين 5 و10 سنوات، حيث تبلغ 39 مؤسسة، بنسبة 25,2%. أما فيما يخص جنس مسيري المؤسسات فيشكل الرجال نسبة 98,7%، حيث يصل عددهم إلى 153 رجل، في حين لا تتجاوز النساء اثنتين بنسبة 1,3%. وقد أشار تقرير البنك الدولي في عام 2022م إلى التمثيل المتواضع للمرأة الموريتانية في ريادة الإعمال؛ فنسبة النساء الأطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تفوق 5%، أما من حيث الملكية فلا تتجاوز نسبتهن 2,9%، وهو ما قد يفسر قلة النساء في عينة الدراسة. ويبين الجدول السابق أن أغلبية المسيرين لديهم ما يزيد على 11 سنة من الخبرة المهنية، في حين تقل عن 5 سنوات بالنسبة لخمسة منهم فقط. أما فيما يتعلق بالمستوى التعليمي فالأغلبية لديهم مستوى جامعي بنسبة 5, 73%، حيث يبلغ عددهم 114 مسير، في حين يبلغ المسيرون الذين لديهم مستوى ابتدائي اثنين، بنسبة 1,3%.

### 2-3 تقديم النموذج:

تعتمد هذه الدراسة على نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي؛ الذي يعد تقنية إحصائية، تستخدم لتحليل العلاقة بين متغير تابع فئوي (بقيمتين) ومجموعة من المتغيرات المستقلة (سواء كانت كمية أو فئوية). ويهدف النموذج إلى التنبؤ باحتمالية وقوع الحدث، من خلال تحويل الاحتمالات إلى لوغاريتم الأرجحية، وهو الأمر الذي يمّكن من صياغة علاقة خطية بين المتغيرات المستقلة وتحويل لوغاريتمي للمتغير التابع (Menard, 2010). وقد تمت صياغة النموذج القياسي على النحو التالي:

$$L = log\left[\frac{\hat{P}}{1-\hat{P}}\right] = \alpha_0 + \alpha_1 \text{Sectfr1} + \alpha_2 \text{Sectfr2} + \alpha_3 \text{Sectfr3} + \alpha_4 \text{Nmbre} + \alpha_5 \text{Frage} + \alpha_6 \text{Exprmeng} + \alpha_7 \text{Gnmeng1} + \alpha_8 \text{Edlmeng1} + \alpha_9 \text{Edlmeng2} + \varepsilon$$

L : اللوغاريتم الطبيعي لنسبة الأرجحية المعبرة عنها ب $\left[\frac{\hat{P}}{1-\hat{P}}\right]$، وهي نسبة احتمال حدوث الحدث إلى عدم حدوثه.

$\varepsilon$: متغير عشوائي يمثل المتغيرات التي لم تدرج في النموذج والأخطاء المرتبطة بالقياس، وجمع المعلومات.

$\alpha_0$ : الثابت.

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4, \alpha_5, \alpha_6, \alpha_7, \alpha_8, \alpha_9$: معاملات المتغيرات المستقلة.

أما فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة؛ فيمثل المتغير التابع الحصول على التمويل المصرفي، حيث يأخذ القيمة "1" في حالة الحصول عليه، بينما يأخذ القيمة "0" خلاف ذلك؛ وهو متغير فئوي ثنائي أو متغير ثنائي الاستجابة. وتوجد مجموعة من المتغيرات المستقلة، التي أكدت دراسات تطبيقية تم تناولها في الجانب النظري أنها محددات للتمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ فبعضها مرتبط بالمؤسسة (قطاع النشاط، الحجم، العمر)، والآخر مرتبط بمسير المؤسسة (الخبرة المهنية، الجنس، المستوى التعليمي). ويبين الجدول التالي التعريف بالمتغيرات المستقلة للدراسة:

الجدول (2): المتغيرات المستقلة (المصدر: إعداد الباحثة)

| المتغيرات | الترميز | الطبيعة |
|---|---|---|
| قطاع النشاط | Sectfr | كيفي (فئوي)، حيث يتم تقسيمه إلى أربعة متغيرات وهمية، ويعتبر متغير نشاط التجارة مرجعاً للمتغيرات الأخرى (الزراعة، الصناعة، الخدمات)، فيتم مقارنة حصوله على التمويل المصرفي بالقطاعات الأخرى. |
| حجم المؤسسة (عدد العمال) | Nmbre | كمي، يعبر عن عدد عمال المؤسسة. |
| عمر المؤسسة | Frage | كمي، يعبر عن عدد السنوات منذ بدء نشاط المؤسسة. |
| الخبرة المهنية لمسير المؤسسة | Exprmeng | كمي، يعبر عن عدد سنوات خبرة المسير. |
| جنس مسير المؤسسة | Gnmeng | كيفي (فئوي)، يتم مقارنة احتمال حصول الرجل على التمويل المصرفي مقارنة بالمرأة. |
| المستوى التعليمي لمسير المؤسسة | Edlmeng | كيفي (فئوي)، يتم تقسيمه إلى ثلاثة متغيرات وهمية، وهي: ابتدائي، ثانوي، جامعي. ويعد المتغير الأول فئة مرجعية للمتغيرين الآخرين بالنسبة للحصول على التمويل المصرفي. |

## 4ـ نتائج الدراسة ومناقشتها

يتم التطرق أولاً إلى الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، ومن ثم يتم تناول نتائج نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي ومناقشتها. *

### 1-4 الإحصاءات الوصفية:

حصلت على التمويل المصرفي 48 مؤسسة بنسبة (31%)، في حين لم تحصل عليه 107 مؤسسات بنسبة (69%). ويتناول الجدول الموالي الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة (المتغيرات المستقلة)، فيما يتعلق بالحصول على التمويل المصرفي وعدمه من خلال التكرارات والنسب.

الجدول (3): الإحصاءات الوصفية حسب الحصول على التمويل المصرفي (المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS27)

| المتغيرات | الحصول على التمويل المصرفي (التكرارات والنسب) | عدم الحصول على التمويل المصرفي (التكرارات والنسب) | المجموع (التكرارات والنسب) |
|---|---|---|---|
| **قطاع النشاط** | | | |
| الزراعة | (%0,6)1 | (%1,3)2 | (%1,9)3 |
| الصناعة | (%9,7)15 | (%1,9)3 | (%11,6)18 |
| الخدمات | (%17,4)27 | (%56,1)87 | (%73,5)114 |
| التجارة | (%3,2)5 | (%9,7)15 | (%12,9)20 |
| **عدد العمال** | | | |
| من 5 إلى 19 عاملاً | (%21,9) 34 | (%52,9) 82 | (%74,8)107 |
| من 20 إلى 99 عاملاً | (%9) 14 | (%16,1) 25 | (%25,2)48 |

* تم التحقق من عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة في الملحق 1.

| المتغيرات | الحصول على التمويل المصرفي (التكرارات والنسب) | عدم الحصول على التمويل المصرفي (التكرارات والنسب) | المجموع (التكرارات والنسب) |
|---|---|---|---|
| **عمر المؤسسة** | | | |
| أقل من 5 سنوات | 3 (%1,9) | 3(%1,9) | 6(%3,9) |
| ما بين 5 و10 سنوات | 16 (%10,3) | 23(%14 ,8) | 39(%25,2) |
| ما بين 11 و20 سنة | 24(%15,5) | 56(%36,1) | 80(%51,6) |
| أكثر من 20 سنة | 5(%3,2) | 25 (% 16,1) | 30(%19,3) |
| **الخبرة المهنية لمسير المؤسسة** | | | |
| أقل من 5 سنوات | 4(%2,6) | 1(%0,6) | 5 (%3,2) |
| ما بين 5 و10 سنوات | 14(%9) | 13(%8,4) | 27(%17,4) |
| ما بين 11 و20 سنة | 22(%14,2) | 44(%28 ,4) | 66 (%42,6) |
| أكثر من 20 سنة | 8(%5,2) | 49(%31,6) | 57(%36,8) |
| **جنس مسير المؤسسة** | | | |
| امرة | 0(%0) | 2(%1 ,3) | 2(%1,3) |
| رجل | 48(%31) | 105(%67 ,7) | 153(%98,7) |
| **المستوى التعليمي لمسير المؤسسة** | | | |
| ابتدائي | 2(%1,3) | 0(%0) | 2(%1,3) |
| ثانوي | 22(%14,2) | 17(%11) | 39(%25,2) |
| جامعي | 24(%15,5) | 90(%58,1) | 114(%73,5) |

يلاحظ من الجدول السابق أن المؤسسات الخدمية هي الأكثر عدداً، إذ بلغت 114 مؤسسة بنسبة 73,5%، ومع ذلك لم تحصل على التمويل 87 مؤسسة بنسبة 56,1%، في حين حصلت عليه 27 مؤسسة بنسبة 17,4%. أما المؤسسات الصناعية فكانت الأوفر حظاً في الحصول على التمويل المصرفي، حيث احتاجت منها 18 مؤسسة للتمويل، فحصلت عليه 15 منها. وهو ما يشير إلى تفضيل المصارف في موريتانيا للمؤسسات الصناعية عند منح التمويل. ولم تحصل 85 مؤسسة صغيرة على التمويل مقابل 25 متوسطة، في حين حصلت عليه 34 صغيرة مقابل 14 متوسطة؛ وهو ما يعني أن المؤسسات الصغيرة التي توظف أقل من 19 عاملاً أقل فرصاً في الحصول على التمويل من مثيلاتها التي توظف أكثر من ذلك. وقد أظهر تقرير البنك الدولي في عام 2022م أن أغلبية المؤسسات في موريتانيا صغيرة ومتناهية الصغر، حيث أن المؤسسات التي توظف أقل من عشرة عمال تصل نسبتها إلى 70% من إجمالي المؤسسات المصنفة في موريتانيا. ويبين الجدول (2) أن المؤسسات التي تنتمي إلى الفئة العمرية ما بين 11 و20 سنة، هي الأكثر حصولاً على التمويل وعدم الحصول عليه في نفس الوقت. أما الفئة الأكثر من 20 سنة فاحتاجت منها 57 مؤسسة للتمويل، وحصلت عليه ثماني منها فقط. وهو ما يفسر بأن قدم عمر المؤسسة قد لا يشكل عاملاً مؤثراً في الحصول على التمويل المصرفي.

ومن اللافت للانتباه أن الحصول على التمويل كان في مصلحة الفئات الأقل خبرة من المسيرين. أما عدد النساء في العينة فيبلغ اثنتان، ولم تحصل ولا واحدة منهما على التمويل، في حين حصل 48 رجل من أصل 153 على التمويل. وتجدر الإشارة إلى أن المسيرتين في العينة حاصلتان على مستوى جامعي، ومؤسستاهما صغيرتان، وتنشطان في قطاعي الزراعة والخدمات. وقد بلغ عدد المسيرين الذين لديهم مستوى ابتدائي اثنان في العينة، وقد حصلاً على التمويل، في حين حصل عليه 24 مسير فقط من أصل 114 لديهم مستوى جامعي. وقد يفسر نقص التمويل للمسيرين الأكثر خبرة والأعلى تعليماً، بعدم الارتباط بعوامل أخرى أكثر أهمية بالنسبة للمصارف.

### 2-4 منا قشة نتائج نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي:

يتناول الجدول (4) نتائج الانحدار اللوجستي الثنائي، حيث تم الاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS27) للمعالجة، وتم جمع المعلومات الضرورية للتحليل في جدول واحد، في حين يمكن الاطلاع على الملحق (2) لتفاصيل أكثر.

الجدول (4): نتائج الانحدار اللوجستي الثنائي (المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS27)

| المتغير | المعامل | الخطأ المعياري | والد | قيمة الدلالة | نسبة الأرجحية |
|---|---|---|---|---|---|
| | B | S.E. | Wald | Sig. | Exp(B) |
| (Sectfr) قطاع النشاط | | | 9,011 | 2900, | |
| (Sectfr1) الزراعة | 0,437 | 1,425 | 0,094 | 0,759 | 1,548 |
| (Sectfr2) الصناعة | 2,542 | 0,965 | 6,946 | 0,008 | 12,711 |
| (Sectfr3) الخدمات | 0,332 | 0,692 | 0,231 | 0,631 | 1,394 |
| عدد العمال (Nmbre) | 0,024 | 0,012 | 4,091 | 0,043 | 1,024 |
| عمر المؤسسة (Frage) | 0,026 | 0,04 | 0,409 | 0,522 | 1 ,026 |
| الخبرة المهنية لمسير المؤسسة (Exprmeng) | - 0,114 | 0,036 | 10,233 | 0,001 | 0,893 |
| المستوى التعليمي لمسير المؤسسة: جامعي (Edlmeng1) | - 1,246 | 0,493 | 6,393 | 0,011 | 0,288 |
| قيمة الدلالة لمربع كاي (Sig): <0,001 | | | | | |
| قيمة الدلالة لاختبار هوزمر و ليمشو (( sig) H &L-test): 0,884 | | | | | |
| كوكس اند سنيل $r^2$ (Cox & Snell $R^2$): 0,303 | | | | | |
| نجلكيرك $r^2$ (Nagelkerk $R^2$): 0,426 | | | | | |
| * p (قيمة الدلالة) ≤ 0,1 ** p (قيمة الدلالة) ≤ 0,05 ***p (قيمة الدلالة) ≤ 0,001 | | | | | |

يتم التعرض أولاً لمدى معنوية النموذج، حيث يظهر الجدول أن قيمة الدلالة لمربع كاي أقل من 0,001، وهو ما يدعو إلى رفض الفرضية الصفرية (العدمية) القائلة بعدم وجود فروق جوهرية بين نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي غير المتضمن للمتغيرات المستقلة، وعندما يكون متضمناً لها. وهو ما يعني وجود متغير مستقل واحد على الأقل لا يساوي الصفر.

أما فيما يتعلق باختبار هوزمر وليمشو، فقد بلغت قيمة الدلالة لمربع كاي 0,884، وهي أكبر من مستوى الدلالة 0,05، وهو ما يؤدي إلى قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين كل من القيم المقدرة والمشاهدة، وهوما يعني أن النموذج يمثل البيانات بشكل جيد.

وقد بلغت إحصائيتا كل من Cox & Snell $R^2$ و0,303 Nagelkerk $R^2$ و0,426 على التوالي، وهما نسبتان معتبرتان تشيران إلى قدرة المتغيرات المستقلة على التنبؤ بالحصول على التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في موريتانيا.

ولمعرفة الدلالة الإحصائية للمتغيرات المستقلة يتم تناول اختبار والد، وذلك على النحو التالي:

- **قطاع النشاط (Sectfr):**

يعبر عن متغير قطاع النشاط بأربعة متغيرات وهمية تتمثل في الزراعة (Sectfr1)، والصناعة (Sectfr2) والخدمات، (Sectfr3)، والتجارة (Sectfr4)، حيث يشكل الأخير فئة مرجعية بالنسبة للمتغيرات الأخرى؛ ولا يظهر في الجدول (4). وقد بلغت قيمة إحصائية والد لمتغير الزراعة (0,094) وبقيمة دلالة (0,759)، وهي أكبر من مستوى الدلالة 0,1، وهو ما يؤدي إلى قبول الفرضية العدمية القائلة بأن معامل الانحدار اللوجستي يساوي الصفر. ووصلت قيمة إحصائية والد لمتغير الصناعة (6,946) وبقيمة دلالة (0,008)، وهو ما يدعو إلى رفض الفرضية العدمية التي تنص على أن معامل المتغير يساوي الصفر. أما متغير الخدمات فقد بلغت قيمة إحصائية والد له (0,231)، وبقيمة دلالة (0,631)، وهو ما يفضي إلى قبول الفرضية العدمية القائلة بأن معامل الانحدار اللوجستي يساوي الصفر.

- **عدد العمال (Nmbre):**

وصلت قيمة إحصائية والد لمتغير عدد العمال (4,091) وبقيمة دلالة (0,043)، وهي أقل من مستوى الدلالة 0,05 مما يعني رفض الفرضية العدمية القائلة بأن معامل الانحدار اللوجستي يساوي الصفر.

- **عمر المؤسسة (Frage):**

بلغت قيمة إحصائية والد لمتغير عمر المؤسسة (0,409) وبقيمة دلالة (0,522)، وهي أكبر من مستوى الدلالة 0,1، وهو ما يؤدي إلى قبول الفرضية العدمية التي تنص على أن معامل الانحدار اللوجستي يساوي الصفر.

- **الخبرة المهنية لمسير المؤسسة (Exprmeng):**

قدرت قيمة إحصائية والد لمتغير الخبرة المهنية لمسير المؤسسة ب (10,233)، وبقيمة دلالة (0,001)، وهو ما يترتب عليه رفض الفرضية العدمية القائلة بأن معامل الانحدار اللوجستي يساوي الصفر.

- **المستوى التعليمي لمسير المؤسسة (Edlmeng):**

يعبر عن المستوى التعليمي بمتغيرين وهميين، حيث تم إدماج المستوى الابتدائي مع الثانوي، وذلك عائد إلى أن الأول يضم شخصان فقط وقد حصلا على التمويل المصرفي، مما أدى إلى ما يعرف ب "ظاهرة الانفصال التام" التي أثرت على استقرار النموذج. وبناء على ذلك أصبح المتغير الجديد المعبر عنه بالمستويين الابتدائي والثانوي هو الفئة المرجعية. وقد وصلت قيمة إحصائية والد لمتغير المستوى الجامعي لمسير المؤسسة إلى (6,393)، وبقيمة دلالة (0,011)، وهي أقل من مستوى الدلالة 0,05، وهو ما يؤدي إلى رفض الفرضية العدمية التي تنص على أن معامل الانحدار اللوجستي يساوي الصفر.

وبعد معرفة المتغيرات المستقلة ذات الدلالة الإحصائية يتم التطرق إلى نسبة الأرجحية، حيث توضح النتائج أن المؤسسات الصناعية أكثر أرجحية ب 12,711 مرة في الحصول على التمويل المصرفي مقارنة بالمؤسسات التجارية. كما أن متغير حجم العمال كلما زاد بدرجة واحدة تزيد أرجحية الحصول على التمويل ب 1,024 مرة، وفي عكس الاتجاه كلما زاد متغير الخبرة المهنية بدرجة واحدة تنقص أرجحية الحصول على التمويل بنسبة 10,7%. أما فيما يخص متغير المستوى التعليمي فيلاحظ أن المسيرين الذين لديهم مستوى جامعي تقل أرجحية حصولهم على التمويل المصرفي بنسبة 71,2% مقارنة بنظرائهم الذين لديهم مستوى ابتدائي وثانوي.

وبناء على المعطيات السابقة، تم إثبات الفرضية الأولى، لأن نتائج تحليل الانحدار اللوجستي الثنائي تشير إلى وجود تأثير موجب لمتغير القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة، حيث يلاحظ أن المؤسسات الصناعية أكثر فرصاً في الحصول على التمويل المصرفي مقارنة بالمؤسسات التجارية. وهي نتيجة تتوافق مع توصلت إليه دراسة Jiménez, Rico et al. (2023)، حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المكسيك، ولكنه يتعارض مع ما توصل إليه كل من Omenguele وKadjie (2019) في الكاميرون. وكذلك تم إثبات الفرضية الثانية، إذ تبين النتائج أنه كلما زاد عدد العمال زادت فرص المؤسسة في الحصول على التمويل المصرفي. وهو ما يتوافق مع ما توصلت إليه دراسة Ly (2016) حول العوائق أمام وصول المؤسسات إلى الخدمات المصرفية في موريتانيا. ولكنه يتعارض ما توصل إليه الباحثان Nekhili وDerbel (2007) في تونس. وقد رفضت الفرضية الثالثة، التي تشير إلى وجود تأثير لمتغير عمر المؤسسة في الحصول على التمويل المصرفي، وهو ما يخالف ما خلص إليه Wamba (2016) في الكاميرون. أما الفرضيتان الرابعة والخامسة، فقد تم إثباتهما، حيث يوجد تأثير سلبي للخبرة المهنية للمسير، فإذا زادت تقلصت فرص المؤسسة في الحصول على التمويل المصرفي. وهو ما يتعارض مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات (Pham, 2010; Hussein & Nega, 2016; Quartey et al., 2017; Adaskou & El Bettioui, 2022). وقد تفسر هذه العلاقة بأن بعض المصارف في موريتانيا تفضل المسيرين الأقل خبرة؛ لأن المؤسسات التي تسير من طرف المسيرين الأكثر خبرة قد ترتبط بخبرات في قطاعات لم تعد ذات أولوية بالنسبة للمصارف، أو عدم ارتباط هذا العامل بعوامل قد تكون أكثر أهمية عند منح التمويل المصرفي. كسابقه يوجد تأثير سلبي لمتغير المستوى التعليمي للمسير في المتغير التابع، حيث يمتلك المسيرون الذين لديهم مستوى جامعي فرصا أقل في الحصول على التمويل من المصارف مقارنة بالذين لديهم مستوى ابتدائي وثانوي. وهو ما يتعارض مع ما خلص إليه كل من Diallo وThiongane (2018) في السنغال، فيما يخص المؤسسات المتوسطة، ولكن يتوافق مع توصلا إليه بالنسبة للمؤسسات الصغيرة، حيث وجدا علاقة تأثير موجبة في الحالة الأولى وأخرى سالبة في الحالة الثانية. وهذا قد لا يعني أن المستوى التعليمي العالي يؤثر بشكل سلبي، بل قد يعزى ذلك إلى عدة أسباب منها؛ أن المسيرين الذين لديهم مستويات تعليمية أعلى قد يتجهون إلى مشاريع أكثر تعقيداً أو مخاطرة، أو قد يطلبون مبالغ أكبر؛ مما يجعل فرص الموافقة على التمويل أقل، أو عدم الارتباط بعوامل أكثر أهمية لدى المصارف. وتجدر الإشارة إلى حذف متغير جنس مسير المؤسسة لوجود مشكلة الانفصال التام؛ حيث لم يتجاوز عدد النساء في العينة اثنتين، ولم تحصل أي منهما على التمويل المصرفي. وهو ما أدى إلى ارتفاع الخطأ المعياري بشكل كبير، مما أفضى إلى أن يكون اختبار والد معدوما.

## 5- خاتمة

حاولت هذه الدراسة معرفة تأثير خصائص المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ومسيرها في الحصول على التمويل المصرفي، لأن الأخير يعد شرطاً لازماً لنموها وتطورها. وتم الاعتماد على نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي مطبق على عينة ضمت 155 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في ثلاث مدن هي: نواكشوط، نواذيبو، روصو، تم الحصول على بياناتها من خلال استبيان قام به البنك الدولي في عام 2022م.

وقد توصلت الدراسة إلى أن قطاع نشاط المؤسسة يؤثر في الحصول على التمويل من المصارف في موريتانيا، فالمؤسسات الصناعية أكثر فرصاً في الحصول على التمويل المصرفي من مثيلاتها التجارية. وهو ما قد لا يكون في مصلحة المؤسسات الصغيرة والصغيرة جداً؛ لأنه قد يوجد ترابط بين حجم المؤسسة والقطاع الذي تنشط فيه، لأن المؤسسات الأكبر حجماً تكون عادة في الصناعة، في حين تنتمي المؤسسات الأصغر حجماً لقطاع التجارة. كما أن حجم المؤسسة يؤثر بشكل إيجابي في الحصول على التمويل المصرفي، وهو ما يعني أن المؤسسة كلما كبر حجمها زادت فرص حصولها على التمويل من المصارف في موريتانيا. وفي المقابل يؤثر كل من متغير المستوى التعليمي والخبرة المهنية للمسير بشكل سلبي في الحصول التمويل المصرفي، حيث كانت فرص المسيرين الأقل خبرة مهنية ومستوى تعليميا أوفر في الحصول على التمويل. ومع أن هذا الأمر يعتبر لافتا، إلا أنه قد يفسر بطبيعة المؤسسات التي يسيرها أصحاب خبرات مهنية كبيرة ومستويات تعليمية عالية، أو عدم الارتباط بعوامل أخرى تعتبر أكثر أهمية لدى المصارف. وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم التمكن من معرفة تأثير جنس مسير المؤسسة في الحصول على التمويل المصرفي؛ لاستبعاده من النموذج القياسي؛ نظرا لوجود ظاهرة الانفصال التام الناتجة عن إدراج هذا المتغير في النموذج، مما أثر على استقرار الأخير. وتشير الإحصاءات الوصفية إلى أن النساء أقل فرصاً في الحصول على التمويل المصرفي. إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة وجود تأثير لهذا العامل في الحصول على التمويل، بل قد يعزى إلى صغر حجم المؤسسة، أو القطاع الذي تنشط فيه، أو عوامل أخرى.

**وتوصي الدراسة بما يلي:**

- ضرورة دعم السلطات الموريتانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ من خلال تطوير حاضنات الأعمال، التي تساعد هذه المؤسسات على تجاوز العقبات التي تواجهها، خصوصا تلك المتعلقة بالبحث عن التمويل، لأنه عندما يكون قطاع النشاط والحجم محددين للتمويل المصرفي، فإن ذلك يعني إقصاء عدد كبير من المؤسسات في موريتانيا.
- أخذ المصارف في موريتانيا بعين الاعتبار أهمية الخبرة المهنية والمستوى التعليمي للمسير، وعدم التركيز على عوامل أخرى، لأن هذين العاملين عادة يجعلان المؤسسة قادرة على مواجهة المشاكل، مما يقلل احتمال افلاسها.
- تشجيع البنك المركزي الموريتاني المصارف على تمويل هذه المؤسسات؛ لكي تتخطى النظرة لها باعتبارها عميلاً يعد الاقراض له مرتفع المخاطر، وبالتالي يكون غير مرغوب فيه.

أما آفاق الدراسة فتتمثل في إجراء استبيانات، تتيح إدراج متغيرات أكثر، وتمكن من الحصول على عينات أكبر، خصوصاً أن محددات التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قد تتغير مع مرور الزمن.

## المراجع

1. Adaskou, M., & El Bettioui, R. (2022). Access of micro, small and medium-sized firms to bank credit: A logistic regression on a sample of Moroccan companies. Economics, Management and Sustainability, 7(2), 47–62. https://doi.org/10.14254/jems.2022.7-2.4.
2. Ahmad, S., Tayachi, T., Haq, S. G., Wang'ombe, W., & Ahmad, F. (2022). Entrepreneurial-specific characteristics and access to finance of SMEs in Khyber Pakhtunkhwa, Pakistan. Sustainability, 14(16), 10189. https://doi.org/10.3390/su141610189.

3. Banque mondiale. (2018). Rapport sur la situation économique en Mauritanie : Vers une consolidation budgétaire qui améliore la gestion des investissements publics et fortifie les filets sociaux. Washington, DC : Groupe de la Banque mondiale.

   https://documents1.worldbank.org/curated/en/471691519149985543/pdf/123620-FRENCH-WP-PUBLIC-20-2-2018-3-42-50-RSEM.pdf

4. Banque mondiale. (2019, mai). Rapport sur la situation économique en Mauritanie : Améliorer le climat des affaires pour favoriser le développement du secteur privé. Groupe de la Banque mondiale.

   https://documents.banquemondiale.org/fr/publication/documents-reports/documentdetail/424311558627037610/rapport-sur-la-situation-%c3%89conomique-en-mauritanie-am%c3%a9liorer-le-climat-des-affaires-pour-favoriser-le-d%c3%a9veloppement-du-secteur-priv%c3%a9

5. Banque mondiale (2022). Rapport sur la situation économique en Mauritanie, le secteur privé au centre de la transformation économique et de la création d'emplois.,

   https://www.banquemondiale.org/fr/news/press-release/2022/06/21/afw-mauritania-economic-update-2022-the-private-sector-at-the-center-of-economic-transformation

6. Beck, T., & Cull, R. (2014). SME finance in Africa. Journal of African Economies, 23(5), 583–613. https://doi.org/10.1093/jae/eju016

7. Berger, A. N., & Udell, G. F. (1990). Collateral, loan quality, and bank risk. Journal of Monetary Economics, 25(1), 21-42. https://doi.org/10.1016/0304-3932(90)90042-3

8. Berger, A. N., & Udell, G. F. (1998). The economics of small business finance: The roles of private equity and debt markets in the financial growth cycle. Journal of Banking & Finance.

   https://doi.org/10.1016/S0378-4266(98)00038-7

9. Blumberg, B. F., & Letterie, W. A. (2007). Business starters and credit rationing. Small Business Economics, 30(2). https://doi.org/10.1007/s11187-006-9030-1

10. Boulahouat, M., & Beztouh, D. (2022). SMEs in Algeria and the constraints of access to bank financing: Empirical survey. Journal of Economic Integration, 10(1). https://www.asjp.cerist.dz/en/article/187257

11. Chaudhuri, K., Sasidharan, S., & Raj, R. S. N. (2020). Gender, small firm ownership, and credit access: Some insights from India. Small Business Economics, 54(4), 1165–1181. https://doi.org/10.1007/s11187-018-0124-3

12. Conseil Supérieur de l'Investissement. (2025). Rapport du Conseil Supérieur de l'Investissement en Mauritanie : Année 2025. République Islamique de Mauritanie.

13. Cowling, M., Liu, W., & Ledger, A. (2012). Small business financing in the UK before and during the current financial crisis. International Small Business Journal, 30(7), 778–800. https://doi.org/10.1177/0266242611435516

14. Diallo, B., & Thiongane, M. (2018). Accès au crédit bancaire des petites et moyennes entreprises au Sénégal. Munich Personal RePEc Archive. MPRA Paper No. 89378.

https://mpra.ub.uni-muenchen.de/89378

15. Fonds monétaire international. (2015, February). Rapport des services du FMI sur les consultations de 2014 au titre de l'article IV (Rapport No. 15/35).

https://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2015/cr1535.pdf

16. Gamage, P. (2013). Determinants of access to bank finance for small and medium sized enterprises: The case of Sri Lanka. Corporate Ownership & Control, 10(3).

https://doi.org/10.22495/cocv10i3c3art6

17. Hj Talip, S. N. S., & Wasiuzzaman, S. (2023). Influence of human capital and social capital on MSME access to finance: assessing the mediating role of financial literacy. International Journal of Bank Marketing, 42(3), 458-485. https://doi.org/10.1108/ijbm-04-2023-0214

18. Jiménez-Rico, A., Gómez-López, C. S., & Zamilpa, J. (2023). Determinants of access to bank financing in SMEs in Mexico. Journal of Risk and Financial Management, 16(11), 477. https://doi.org/10.3390/jrfm16110477

19. Kadjie, C. F., & Omenguele, G. R. (2019). L'effet synergique des déterminants de l'accès au financement bancaire par les PME au Cameroun. Journal of Academic Finance, 10(2), 84–101. https://doi.org/10.59051/joaf.v10i2.325

20. Kahraman, M., Tektas, A., & Coskun, A. (2019). The access to finance by SMEs in Turkey and the EU: A comparative study. PressAcademia Procedia, 10(1), 1-6. https://doi.org/10.17261/Pressacademia.2019.1133

21. Ly, Y. B. (2016). Barrières à l'accès aux services financiers bancaires par les entreprises en Mauritanie (MPRA Paper No. 108680). Munich Personal RePEc Archive. https://mpra.ub.uni-muenchen.de/108680/1/MPRA_paper_108680.pdf

22. Menard, S. (2010). Logistic regression: From introductory to advanced concepts and applications. SAGE Publications. https://books.google.com/books/about/Logistic_Regression.html?id=eFOCz1tl_gQC

23. Nega, F., & Hussein, E. (2016). Small and medium enterprise access to finance in Ethiopia: Synthesis of demand and supply (Working Paper 01/16). The Horn Economic and Social Policy Institute (HESPI). https://hespi.org/wp-content/uploads/2024/04/SME.pdf

24. Nekhili, M., & Derbel, M. (2007). L'importance des variables structurelles et comportementales dans la décision d'accord de crédit aux PME tunisiennes. Revue international P.M.E., 20(3–4), 191–218. https://doi.org/10.7202/1008529ar

25. Ogubazghi, S. K., & Muturi, W. (2014). The effect of age and educational level of owner/managers on S MMEs access to bank loan in Eritrea: Evidence from Asmara City. American Journal of Industrial and Business Management, 4, 632–643. https://doi.org/10.4236/ajibm.2014.411069

26. Omri, A., & Bellouma, M. (2004). Le regroupement des demandes de crédits des petites et moyennes entreprises tunisiennes dans le contexte d'asymétrie d'information. Revue internationale PME, 17(2), 43–63. https://doi.org/10.7202/1008453ar

27. Pham, T. H. V. (2010). Financement bancaire des PME : Cas d'étude du Vietnam (Thèse de doctorat en sciences de gestion). Université Laval.

28. Quartey, P., Turkson, E., Abor, J. Y., & Iddrisu, M. A. (2017). Financing the growth of SMEs in Africa: What are the constraints to SME financing within ECOWAS? Review of Development Finance, 7, 18–28. https://doi.org/10.1016/j.rdf.2017.03.001

29. Rahman, A., Rahman, M., & Belas, J. (2017). Determinants of SME Finance: Evidence from Three Central European countries. Review of Economic Perspectives, 17(3), 263–285. https://doi.org/10.1515/revecp-2017-0014

30. République Islamique de Mauritanie, Présidence de la République. (2012). Loi n° 2012/52 relative au Code des investissements.

31. Robb, A. M., & Wolken, J. D. (2002). Firm, owner, and financing characteristics: Differences between female- and male-owned small businesses (Finance and Economics Discussion Series No. 2002-18). Board of Governors of the Federal Reserve System. https://doi.org/10.17016/feds.2002.18

32. Sabarwal, S., & Terrell, K. (2008). Does gender matter for firm performance? Evidence from Eastern Europe and Central Asia (IZA Discussion Paper No. 3758). IZA Institute of Labor Economics. https://ftp.iza.org/dp3758.pdf

33. United Nations Economic Commission for Africa. (2025, July 22). Empowering women- and youth-led SMEs in Mauritania. https://uneca.org/stories/empowering-women-and-youth-led-smes-in-mauritani

34. United Nations. (2025). Micro-, small and medium-sized enterprises day 2025. United Nations. https://www.un.org/en/observances/micro-small-medium-businesses-day

35. Vigneron, L. (2008). Conditions de financement de la PME et relations bancaires (Thèse de doctorat en sciences de gestion). Université Lille II.

36. Wamba, H. (2013). Capital social et accès des PME africaines au crédit bancaire : Le cas du Cameroun. Revue des Sciences de Gestion, (259–260), 53–68. https://doi.org/10.3917/rsg.259.0053

37. Watanabe, W. (2004). Availability of firms' information and their choice of external credit: Evidence from the data of small firms (Discussion Paper No. 616). The Institute of Social and Economic Research, Japan. https://doi.org/10.2139/ssrn.591741

38. Wilson, F., Carter, S., Tagg, S., Shaw, E., & Lam, W. (2007). Bank loan officers' perceptions of business owners: The role of gender. British Journal of Management, 18(2), 154–171. https://doi.org/10.1111/j.1467-8551.2006.00508

39. World Bank. (2015). Enterprise surveys: Mauritania country profile 2014 [Report]. https://www.enterprisesurveys.org/content/dam/enterprisesurveys/documents/country-profiles/Mauritania-2014.pdf

40. World Bank. (2025). Small and medium enterprises (SMEs) finance. World Bank. https://www.worldbank.org/en/topic/smefinance

**الملحق (1): فحص مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة***

| Model | | Collinearity Statistics | |
|---|---|---|---|
| | | Tolerance | VIF |
| 1 | (Constant) | | |
| | Sectfr=الزراعة | ,733 | 1,364 |
| | Sectfr=الصناعة | ,565 | 1,771 |
| | Sectfr=الخدمات | ,536 | 1,866 |
| | عدد عمال المؤسسة | ,865 | 1,156 |
| | عمر المؤسسة | ,588 | 1,702 |
| | خبرة مسير المؤسسة | ,497 | 2,013 |
| | Gnmeng=رجل | ,805 | 1,242 |
| | Edlmeng=ابتدائي | ,917 | 1,090 |
| | Edlmeng=ثانوي | ,792 | 1,262 |

* تجدر الإشارة إلى أنه تم فحص مشكلة الارتباط الخطي بالنسبة لمتغير المستوى التعليمي للمسير قبل أن يجمع بين المستويين الابتدائي والثانوي لاحقا في النموذج اللوجستي، لوجود ظاهرة الانفصال التام. أما بالنسبة للفئة المرجعية فقد كانت المستوى الجامعي في هذا الجدول، في حين كانت متغير المستوى الابتدائي والثانوي في النموذج القياسي.

**الملحق (2): نتائج نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي بعد حذف متغير جنس مسير المؤسسة**

**Hosmer and Lemeshow Test**

| Step | Chi-square | df | Sig. |
|---|---|---|---|
| 1 | 3,686 | 8 | ,884 |

**Omnibus Tests of Model Coefficients**

| | | Chi-square | df | Sig. |
|---|---|---|---|---|
| Step 1 | Step | 55,902 | 7 | <,001 |
| | Block | 55,902 | 7 | <,001 |
| | Model | 55,902 | 7 | <,001 |

**Model Summary**

| Step | -2 Log likelihood | Cox & Snell R Square | Nagelkerke R Square |
|---|---|---|---|
| 1 | 135,939[a] | ,303 | ,426 |

a. Estimation terminated at iteration number 5 because parameter estimates changed by less than ,001.

**Variables in the Equation**

| | | B | S.E. | Wald | df | Sig. | Exp(B) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Step 1[a] | قطاع النشاط | | | 9,011 | 3 | ,029 | |
| | قطاع النشاط(1) | ,437 | 1,425 | ,094 | 1 | ,759 | 1,548 |
| | قطاع النشاط(2) | 2,542 | ,965 | 6,946 | 1 | ,008 | 12,711 |
| | قطاع النشاط(3) | ,332 | ,692 | ,231 | 1 | ,631 | 1,394 |
| | عدد عمال المؤسسة | ,024 | ,012 | 4,091 | 1 | ,043 | 1,024 |
| | عمر المؤسسة | ,026 | ,040 | ,409 | 1 | ,522 | 1,026 |
| | خبرة مسير المؤسسة | -,114 | ,036 | 10,233 | 1 | ,001 | ,893 |
| | المستوى التعليمي لمسير المؤسسة(1) | -1,246 | ,493 | 6,393 | 1 | ,011 | ,288 |
| | Constant | ,799 | ,801 | ,996 | 1 | ,318 | 2,224 |

a. Variable(s) entered on step 1: قطاع النشاط, عدد عمال المؤسسة, عمر المؤسسة, خبرة مسير المؤسسة, المستوى التعليمي لمسير المؤسسة.